نُظُم البنى السطحيّة للغة العربية
في وسط الجزيرة العربية

د. خالد بن عبد العزيز الدامغ

بغضِّ النظر عن قضية هل «للغة قوّة دلاليّة في ذاتها» (أبو زيد، ٢٠٠١: ص١٠٠)، أو أن الدلالات التي تتضمَّنها اللغة عبارة عن مفاهيم ومحسوسات موجودة في العالم الخارجي، ودور اللغة هو الربط بينها، كما هو رأي سوسّير Soussure وبيرس Pierce (انظر مثلاً: الأسود، ٢٠٠٦م)؛ فإن إيصال المعاني يظل في كل الأحوال الهدف من الاستعمال اللغوي. وكي يتحقق انتقال الأفكار والمعاني الذهنية بصورة واضحة بين عقلين أو أكثر، فلابد أن يكون هناك نظام لترتيب عناصر الجمل (Patterns of Word- Order)؛ إذ بدون هذا النسق التنظيمي قد تتداخل المعاني خاصة في الأنظمة اللغوية المبنيّة. ففي حين تحمل علامات الإعراب في الأنظمة اللغوية المعربة قِيَمًا دلاليّة ضمنيّة في معاني الجمل كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فإن تخلّي النظام اللغوي عن اللواحق الإعرابية سيخفي معها الدلالات التي تحملها، فلا يدري السامع أهذا العنصر من التركيب هو الفاعل أم من وقع عليه الفعل. وقد أشار ابن خلدون إلى فقدان علامات الإعراب لدى العرب في أزمان متقدمة. يقول في الفصل السابع والأربعين: «إن لغة العرب لهذا العهد... على سنن اللسان المضري، ولم يُفقد منها إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول؛ فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد» (ابن خلدون: ص٦٣٣).

وعندما تُفقد العلامات الإعرابية من أي نظام لغوي، فإن المؤشِّر الأساسي للعلاقات النحوية بين عناصر الجمل سينتقل بالدرجة الأولى إلى الطريقة التي

تُنظم بها تلك العناصر. لذا فموقع أي مفردة (Morpheme) في التركيب، أو ما يسميه بعض اللغويين «الرّتبة»، سيكون المرتكز في تحديد علاقتها بالسياق، من حيث حمل موقعها في التركيب للمعاني التي كانت تؤدِّيها اللواحق الإعرابية على آخرها. فالموقع سيضفي على الكلمة دلالة (وظيفية) أخرى غير المعنى المعجمي الذي تحمله في ذاتها. وهذه الدلالة الأخرى المضفاة على المفردة من الأهمية بحيث لو تغيرت الكلمة عن موقعها الذي يحدِّده لها النظام، فربما تقلب المعنى المراد (فالموقع الجديد قد يضفي على المفردة وظيفة مختلفة). وقد أشار إلى هذا داود عبده (١٩٧٣) في مثاله بقولهم: «الاستعمار سينتصر على الشعب» مع أن المقصود «الشعب سينتصر على الاستعمار».فتغيير مفردة عن موقعها الذي تحدِّده وظيفتها الأصلية في الرسالة الذهنية قد يؤدي إلى تغيّر في المعنى بين العقلين، أو قد يقود إلى عدم فهم الرسالة جملةً. ويحدث الوضع الأخير عندما يؤدي التغيير إلى تكوين نمط جديد لا يستقيم ونظام اللغة؛ وهو النمط الذي يرى تشومسكي وتابعو مدرسته اللغوية أنه خارج السلاسل التي يمكن تكوينها من معجم اللغة بحسب النّظُم المسموح بها (chomsky, 2002).

يسيطر العقل الإنساني على النُظم المعقدة لترتيب عناصر الجملة بفضل جانب فطري (Innate Part) في المخ؛ وربما كان هذا ما قصده بعض اللغويين العرب من أن اللغة توقيفية. يعمل هذا الجانب الفطري منذ الصغر بتَعَرُّف النظام اللغوي من المدخلات اللغوية، فيساعد الطفل خلال وقت قصير على توليد الجمل وتركيبها بعدد لا محدود، مضبوطة بقوانين اللغة المحيطة. ولا يقتصر عمل هذا الجانب الفطري على اللغة الأم فحسب، بل هو فاعل أيضًا في اكتساب لغة ثانية بالنسبة للصغار (Addamigh, 2000, Perera, 2001). يُطلق على هذا الجانب الفطري «أدة اكتساب اللغة» (Linguistic Acquisition Device)؛ وهي تسمية مدرسة

النحو العام (Universal Grammar) اللغوية التي صار لها صدى واسع بين علماء اللغة أجمع منذ تقدّم رائدها تشومسكي في عام ١٩٥٧م بتفسير منطقي لآلية إنتاج اللغة الأم. ولم تقتصر أفكار هذه المدرسة اللغوية على إضافة فهم جديد لاكتساب اللغة الأم، بل تأثرت بها أيضًا أطُر تعلم اللغة الثانية (Mitchel and Malys, 2004). فاكتساب اللغة في هذه المدرسة اللغوية ليس كما يعتقد السلوكيون يجري بالتخزين والمحاكاة في ذهنٍ يولد كصفحة بيضاء، حيث يسمع الطفل أصواتًا وكلمات فيقلدها؛ فترتبط هذه الرموز اللغوية بمعان في ذهنه (دالٍ ومدلول)، ثم يكتسب قدرة على تركيبها في جمل.

من أواخر المذاهب التي تبلورت من هذه المدرسة الاتجاه المسمّى «النحو التوليدي التحويلي» (Transformational Generative Grammar). يرى هذا الاتجاه أن اللغة تنبثق من أفكار ذهنية هي مصدر أو نواة الإنتاج اللغوي، فتقوم بعد ذلك «قُدرة» المتكلم «بتوليد» اللغة، وهذه القدرة تزوّد صاحبها بآلية إنتاجِ وفهمِ عددٍ لا نهائي من مظاهر الإبداع اللغوي، وذلك ما يفسِّر قدرة العقل على فهمِ وإرسالِ ما لا نهاية من الجمل. وهذا الجانب التوليدي هو المجال الرئيس في اهتمام علماء هذا الاتجاه اللغوي، وهو جانب يميّز هذه المدرسة عن غيرها من المدارس اللغوية الحديثة الأخرى، ويعطيها منطقية أكثر في تفسير آلية عمل اللغة. فلا البنيوية ولا التوزيعية ولا مدرسة براغ الوظيفية تعرَّضت لهذا الجانب (Sampson, 1980). الجرجاني (١٩٩٣) أشار بإجمال إلى هذه الآلية؛ فالمتكلم في نظره يعمد إلى كلمة حقها التأخير فيقدِّمها، أو إلى ما حقّها التقديم فيؤخّرها وفقًا لترتيب أهمية المعاني في نفسه؛ حيث تقتفي الكلمات في نظمها آثار المعاني، وترتيبها يأتي بحسب ترتيب المعاني في النفس. فمنهج بعض مدارس

علم اللغة الحديث يتقاطع كثيرًا مع رأي الجرجاني خاصة في أفكار النُظم (حسين، ٢٠٠٥).

ومن هذا الإيجاز يتضح أن مبدأ مدرسة النحو العام يقوم على أن هناك مستويين من اللغة:

(١) مستوى البنية العميقة (Deep- Structure) وهي المعاني الذهنية.

(٢) مستوى البنية السطحية (Surface- Structure) وهو المظهرالخارجي للغة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك مستويان من الإنتاج اللغوي:

(١) مستوى القدرة (Competence) المشار إليه آنفًا.

(٢) مستوى الأداء (Performance) وهو الشكل اللغوي الذي يستخدمه المتكلم فعليًّا، ليخرج على شكل بنية سطحية أخيرة تدل على المعاني العميقة. والبنية السطحية للغة لا تُظهِر بالضرورة «قدرة» الفرد اللغوية، لأن القدرة تستطيع أن تولّد لبنية عميقة واحدة عددًا من البنى السطحية؛ وهذا التبادل الكمّي والكيفي بين البنيتين يُبرِز ثنائية النحو العام، أقصد: «القدرة» و«الأداء». ودور قواعد «التحويل» في هذه الثنائيّات هو بيان الكيفية التي تتحوّل بها البُنى العميقة إلى بنى سطحية. وآلية التحويل تتخذ أشكالاً مختلفة من العمليات مثل التبعية والحذف والترتيب الذي يعدُّ أبرز مظاهر التحويل، وهو في بنيته السطحية المنتجة (بفتح التاء) مجال اهتمام هذه الدراسة. فمثلاً المعنى النواة:

يدرس عزيز	من محرّم	في المركز	مع نايف
أ	ب	ج	د

معنى يمكن أن يؤدَّى – قياسًا على ما جاء في الفصحى – ببنى سطحية متعدّدة مثل ما يلي:

ب – أ – د – ج

أ – د – ج – ب

أ– ب — د – ج

ب – أ – ج – د

رسم ١: مثال لمنتجات التحويل

ويُشير علماء اللغة العرب القدماء، ومن أبرزهم الجرجاني (١٩٩٣)، وكذلك علماء لغة معاصرون (انظر مثلاً: Hopper,١٩٨٥) إلى أن التقديم والتأخير في نُظم الجملة يحمل معانيَ خاصةً تتعلَّق بالأهمية. ولكن – في الوضع الشائع – تأثير السياق في ترتيب أركان الجملة أداء لغوي خارج الشعور (Meta-cognitive). وقد حاولت النظرية التحويلية التوليدية إرجاعه إلى قضية المعنى الواحد والتراكيب المختلفة. فمثلاً قول أحدهم «التجربة تشمل الجميع» يمكن تحليله وفق هذه النظرية على أن المورفيمات تتَّحد لتكوِّن قوالب، مثل «ال» التعريف مع «التجربة» لتكون تركيبًا اسميًّا (Noun Phrase, NP)، ويتحد الجزء الآخر من الجملة «تشمل الجميع» لتكوِّن (Verb Phrase, PV)، لتتحد بعدها المكونات الرئيسة (Immediate Constituent, IC) للجملة لتكوِّن (Phrase Structure, PS). ووفق هذه النظرية سواء تقدم أي عنصر من عناصر الجملة أو لا، يبقى ارتباط هذه المورفيمات – تقدمت أو تأخرت – بالمعنى البؤرة. فهي جملة تحويلية مُنتَجة من جملة التوليدية تترابط في المثال الأخير وفق هذه النظرية كما يلي:

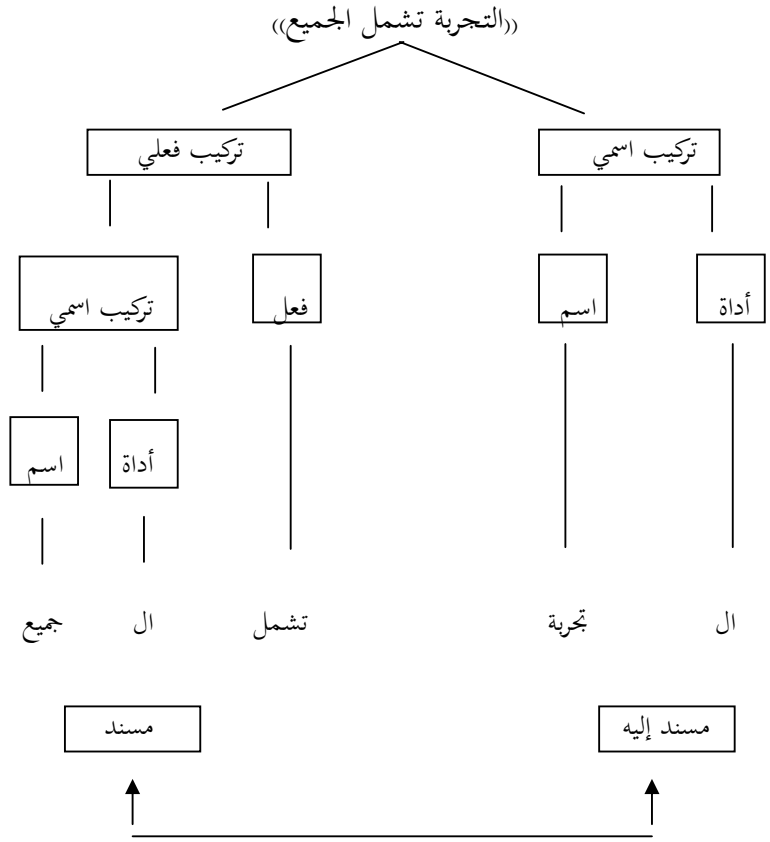

رسم٢: تحليل شجري يفسِّر تجمع مكونات الجمل

وقد أشار سيبويه (١٩٩٩) في باب الاشتغال إلى تحويل أركان الجملة (التقديم والتأخير)، بقوله أنك إن قدَّمت المفعول وأخَّرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدُ الله، لأنك إنما أردت به مؤخَّرًا ما أردت به مقدَّمًا ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان إنما يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم. فالجملة (أ) «التجربة تشمل الجميع»، جملة توليدية يمكن أن

تتحول قياسًا على ما جاء في الفصحى إلى (ب) «الجميع تشمل التجربة»، أو إلى (جـ) «تشمل التجربة الجميع»، أو إلى (د) «تشمل الجميع التجربة»، لكنها لا تتحول إلى (هـ) «الجميع التجربة تشمل» أو إلى (و) «التجربة الجميع تشمل»، حتى مع وجود الحركات الدالة على علاقات عناصر الجملة، لأن الترتيب (فاعل – مفعول – فعل SOV) أو الترتيب (مفعول – فاعل – فعل OSV) لم يرد في العربية الفصحى. وستكشف الدراسة الحالية عن أساليب نُظم البُنى السطحية في البيئة اللغوية المدروسة.

أهميّة الدراسة:

يؤكِّد عدد من المختصين في الدراسات اللغوية أهمية دراسة الوجه المنطوق من اللغة العربية. ومن ذلكم ما أكَّده العلاَّمة حمد الجاسر (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م) عن أهمية الدراسة اللغوية لبعض البيئات العربية قبل أن تهبَّ عليها رياح التغيير، بقوله:

لاشك أن لهجات سكان الجزيرة العربية تضرب بجذور عميقة لأصول اللهجة الفصحى الأم، لغة القرآن الكريم، ولهذا فإن العناية بتلك اللهجات مما تقوى به اللغة الفصحى، وتنتشر وتتغلب على غيرها من اللهجات الأعجمية التي وفدت إلى هذه الجزيرة مع من وفد إليها من مختلف الأجناس، التي تمتد في أصولها إلى جذور غير عربية. ومن هنا فإن من أولى الأمور للحفاظ على اللغة العربية العناية بلهجاتها عناية يُراد منها انتقاء الصالح القريب إلى الفصحى وتعميمه في الاستعمال في جميع الوسائل من صحافة وإذاعة مسموعة أو مرئية. وقد كان هذا الأمر من أولى ما اتجه إليه (مجمع اللغة العربية في القاهرة)، حيث خصص لدراسة اللهجات إحدى لجانه، مراعيًا في إنشائها الصلة العميقة بين ما أسند إليها من

أعمال وبين الغاية التي أُنشئ المجمع من أجلها، وهي الحفاظ على اللغة العربية (الجاسر، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م: ٣٦٥).

والواقع الفعلي للمسيرة البحثية في هذا المجال يُشير إلى أن الأبحاث في تراكيب اللغة العربية المستخدمة فعليًّا نادرة مقارنة بالدراسات التي تُعنى بما يجب أن تكون عليه قواعد وتراكيب اللغة العربية. ولأن الحقل في حاجة ماسة إلى دراسات حديثة في نظم التراكيب التي يستعملها اليوم الناطقون باللغة العربية الأصليون، فقد تنادى أيضًا المختصون بتعليم اللغة العربية بصفة كونها لغة أجنبية بأهمية دراسة هذا المجال وحثّوا على ذلك؛ ومن ذلك ما تضمنته أولى توصيات الندوة العالمية الأولى التي أقامها معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود في الرياض، وتنصّ على:

قيام الهيئات العربية المعنيَّة بمشروعات علمية تهدف إلى تحديد الأنماط الأساسية للأبنية الصرفية والنحوية لمعرفة النماذج المستخدمة... تمهيدًا لتأليف الكتاب المدرسي (توصيات الندوة، ١٩٧٨: ص٣).

واستشعارًا بأهمية مثل هذه الأبحاث في هذا الميدان للوقوف على الاستخدام الفعلي للغة، تقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية – إحدى أعلى الجهات عناية بالبحث العلمي في المملكة العربية السعودية – باعتماد مشروع أكاديمي وطني ضخم يمتد ثلاث سنوات، يعمل فيه ستة من أعضاء هيئة التدريس المختصين، في مؤسسات التعليم العالي السعودية في مجال علم اللغة. ويتمثّل مشروعهم الأكاديمي في مسح المفردات المعجمية التي يستخدمها فعليًّا أطفال المدارس الابتدائية في المملكة العربية السعودية (العويشق، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م). وإسهامًا منّا في سدّ النقص في هذا الميدان، فإن هذه الدراسة تقوم من جانبها بمسح طريقة نظم التراكيب البسيطة المستخدمة فعليًّا في وسط هذا الوطن العربي.

ونؤكّد هنا أن هذا البحث لا ينادي للعامية، لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة؛ فهو بحث علمي وصفي للغة التي يستخدمها الناطقون الأصليون فعليًّا. له إثراءات علمية، ومجالات تطبيقية عدّة، منها رصد تغيّرات اللغة، وتقديم مادة أساسية للدراسات التقابلية. ثُم إن معرفة الواقع تدعم برامج وكتب تعليم اللغة العربية الموجَّهة للعرب أو لغير الناطقين بالعربية. وهو نتيجة لدعوات مختصين غيورين على نشر اللغة العربية الفصحى سواء وجِّهت للعرب أو لغير العرب كما أشرنا إلى ذلك آنفًا.

حدود الدراسة:

يحدُّ هذه الدراسة ثلاثة أطر رئيسة، تُلْزم الباحث بالعمل في حدودها. فهناك محددات سياقية، وثانية جغرافية، وأخرى لغوية. وفيما يلي بيان لكل منها:

حدود سياقية (الاختبارات):

تقتصر الدراسة على تحليل التراكيب المستخدمة أثناء أداء الاختبارات الشفوية. واختيار الاختبارات الشفوية ينطلق من أن الجانب المنطوق به من اللغة هو الأصل، والوجه المكتوب له تابع؛ فمثلاً وإن كانت اللاتينية لاتزال مكتوبة وتقرأ في مواقع دينية، فإنها تعد ميتة لغياب وجهها المنطوق به. ومن جانب آخر، سبب اختيار السياق الاختياري دون غيره من السياقات التواصلية الأخرى يرتكز على ثلاث حيثيات:

- من المتوقع أن لغة التواصل في الاختبارات الشفوية تمثّل درجة من الاستخدام اللغوي تتوسط الأوجه المختلفة من مستويات اللغة؛ فهي ليست عاميّة مغرقة، ولا أكاديمية منمّقة.
- من المتوقع أن الناطق باللغة لا يعد المنتج اللغوي مقدَّمًا وإنما يتحدث بسليقته، حتى وإن كانت أفكار الإجابات موجودة في ذهن المتكلم قبل الأداء الاختباري. إلا أن هذه الدراسة ستهتم بالبُنى السطحية للغة (التراكيب)، ولا

بالبنى العميقة (المعاني).

• من المتوقع أن تكون اللغة المستخدمة في الاختبارات ذات تراكيب أكثر تكاملاً من سياقات تبادل أطراف التحايا والعلاقات الاجتماعية. وفي المقابل فإن المحاضرات العلمية قد تكون بلغة معدة سلفًا، بل قد تكون مكتوبة. ولاشك أن الاعتماد على لغة شفوية معدة سلفًا يؤثِّر في الصدق الداخلي (Internal Validity) لنتائج الدراسة.

حدود جغرافية (وسط الجزيرة العربية):

تقتصر هذه الدراسة على تحليل النمط اللغوي السائد في نجد بوسط الجزيرة العربية. وسبب اختيار هذه البيئة اللغوية أنها من البيئات القليلة في الوطن العربي التي لم تهب عليها رياح التغيير إلا أخيرًا نتيجة للتمازج الثقافي العالمي. وهذا ما أشار إليه الجاسر (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م) عندما أكَّد أن:

من المدرَك بداهة أنه كلما قرُبت اللهجة من الفصحى كانت أولى وأجدر بالدراسة والإحياء، وأن لهجات سكان الجزيرة هي أقربها لعدم تغلغل النفوذ الأجنبي بين سكانها تغلغلاً يؤثِّر في لغتهم، وكلما بعدُ قطر من أقطارها عن ذلك النفوذ، كان أصفى لهجة وأقرب إلى الفصحى (الجاسر، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م: ٣٦٥).

مع الإقرار بحقيقة أن اللغة كائن حي متطور في ذاته، فإنّ هذه المنطقة نأت بهويتها اللغوية والاجتماعية مُدَدًا طويلة عن المؤثرات الخارجية التي هبّت على معظم بقاع البيئة اللغوية العربية. وأسباب ذلك تعود في مجملها إلى ما يلي:

• لم تتعرض نجد منذ قرون لهجرات دخيلة بما تحمله من تأثير متعدد الاتجاهات ومنه التأثير اللغوي.

- لم تخضع للاستعمار الأجنبي بما ينطوي عليه من مؤثِّرات لغوية واجتماعية وثقافية.
- لم تسدها سيطرة إدارية من نظام لغوي غير عربي، كما في سيادة الدولة الإسلامية العثمانية لكثير من المناطق العربية.

حدود لغوية (التركيب البسيط):

الجمل أو التراكيب أنواع؛ فهناك:

- تركيب بسيط: ويتكون في الأساس من مسند ومسند إليه، أو ما يسمى في الأبواب النحوية بفعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر.
- تركيب مركب: وهو ما تتراكم ألفاظه بسبب زيادة في المبنى الأساسي مثل دخول الظروف والمفعول والعطف... إلخ.
- تركيب معقد: ويتكون من جملتين أو أكثر بأدوات رابطة كالقسم والجمل الشرطية.

هذه الدراسة ستقتصر حصرًا على التركيب البسيط في الوضع الخبري، لثلاثة أسباب:

- لأنه أكثر أنواع الجُمل شيوعًا في اللغات بعامة.
- لأن الجانب الشفوي من اللغة ينزع إلى الجمل البسيطة، على حين اللغة المكتوبة تميل إلى الجمل الطويلة.
- ثم إن التركيب البسيط يدخل مكوّنًا لأنواع أخرى من التراكيب.

ونؤكِّد أيضًا محددين آخرين:

- من جانب كمّي هذه الدراسة ستقتصر على النظر في التراكيب التي يرد على نمطها خمس جمل فأكثر. ذلك لأننا سنعد التركيب الذي تقل جمله عن هذا العدد، غير شائع الاستخدام.

• إن ورد في بعض الجمل البسيطة المحللة بعض الفضلات كأفعال الشروع وأدوات التأكيد وغيرها فإنها لن تدخل في دائرة التحليل.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يُشير الإطار النظري للدراسة أن لمستخدم اللغة القدرة على إنتاج تركيبات لغوية مختلفة لمعنى ذهني واحد. والسؤال الذي ينبثق من هذا الإطار وتحاول الدراسة – ضمن محدّداتها – الإجابة عنه هو:

١– ما هي آلية نظم تراكيب البنى السطحية في اللغة المنتَجة في الاختبارات الشفوية في نجد؟

وهذا السؤال الرئيس يقود إلى أسئلة فرعية، أبرزها:

٢– هل يمكن أن يتبادل أقطاب الجملة المواقع بحرية؟

إذا كان الجواب موجبًا:

٣– فهل لهذا قوانين، أم أن نظم متغيرات الترتيب (word- order parameters) مفتوحة؟

وإذا كانت الإجابة سلبية:

٤– فهل هناك أطر لوجوب تصدّر أي منهما للجملة؟

منهجية جمع البيانات:

مع أن هذه الدراسة اتخذت من أطروحات مدرسة تشومسكي Chomsky اللغوية إطارًا نظريًّا لها، فإن المنهجية التي طبقتها الدراسة الحالية في استقاء بياناتها لم تتبع طريقة «الحدس» (Intuition) التي اعتمدها تشومسكي وأتباعه للتوصل إلى نتائج أطروحاتهم اللغوية، بل استعاضت عنها بطريقة «الملاحظة المباشرة» أداةً أساسيّةً لجمع البيانات من البيئة اللغوية المدروسة. وحدث ذلك لتجنب النقد الذي أثاره بعض علماء اللغة في الاعتماد على الحدس أداةً للتوصل إلى الحقائق

العلمية (انظر مثلاً: Sampson, 1980). واعتُمدت «الملاحظة المباشرة» قناةً للدراسة بعد استعراض عدد من الأدوات، مثل الحدس وإعادة الترتيب، حيث تبيّن أن الملاحظة المباشرة من حيث الصدق (Validity) في تمثيل الواقع ، على ما تتضمنه من مزيد ثقلٍ على الباحث، هي أنسب.

بعد اختيار أداة مناسبة لاستقاء بيانات للدراسة، عُمِل – بموافقة ذوي العلاقة – تسجيلٌ صوتي (Tape- Recording) لاختبارات شفوية لنيل درجة الماجستير من عينة ممثِّلة لمجتمع الدراسة. ثم بعد ذلك حوِّلت تلك الاختبارات الشفوية إلى لغة مكتوبة (Transcript) ليسهل تحليل بياناتها. ولكن نظرًا لطول المادة اللغوية الخام، لم يحلِّل جميع وقت مناقشات تلك الاختبارات لضخامة بياناتها، وإنما اختيرت مقاطع منها باستخدام الطريقة العشوائية المنتظمة (من أول ووسط وآخر الاختبار لكل فرد من أفراد عينة الدراسة)، بحيث لا يقل أي منها عن خمس دقائق لكل مقطع. واستُبعد الجزء الأول من الاختبار في كل الأحوال لأنه في الأغلب قراءة آلية لملخص الرسالة. ثم بعد ذلك جَرَت عملية فرز (Segmentation) للبيانات الخام لاستخراج التراكيب التي تتقاطع مع محددات الدراسة. والحقيقة أن هذه الخطوة كانت أصعب الخطوات وأكثرها تعقيدًا نظرًا لعدم وضوح نوع التراكيب أحيانًا. وقد احتاج الباحث إلى مساعدة يد أخرى في هذه المرحلة. بعد ذلك بدأت عملية تجريب عدد من الأطر لاختيار المناسب منها بهدف المرحلة. بعد ذلك بدأت عملية تجريب عدد من الأطر لاختيار المناسب منها بهدف تصنيف (Classification) البيانات اللغوية المجموعة بدقة وموضوعية في أنماط منتظمة.

ويمكن إجمال خطوات تهيئة البيانات في الرسم التالي:

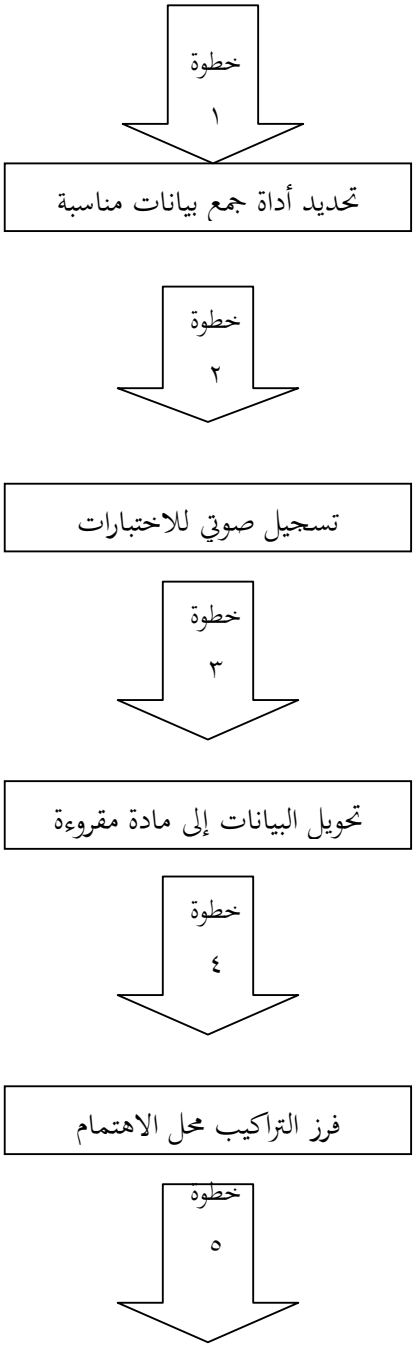
خطوة
١
تحديد أداة جمع بيانات مناسبة
خطوة
٢
تسجيل صوتي للاختبارات
خطوة
٣
تحويل البيانات إلى مادة مقروءة
خطوة
٤
فرز التراكيب محل الاهتمام
خطوة
٥

اختيار إطار لتصنيف التراكيب

رسم٣: يوضح خطوات تهيئة بيانات الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع البحث يتحدَّد في البيئة اللغوية المدروسة في نجد، وقد تمثَّلت عينة الدراسة في تسعة أفراد، كان من بينهم طالبة ماجستير واحدة وثمانية طلاب. يتوزّع أفراد العينة أكاديميًّا بين التخصصات العلمية والأدبية، وكانوا جميعًا يدرسون درجة الماجستير في ثلاث مؤسسات علمية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية؛ وتحديدًا: ستة منهم في جامعة الملك سعود، واثنان في جامعة الإمام، وواحدة في كلية التربية للبنات. وقد جرى تحديد العينة بالطريقة العشوائية البسيطة (Simple Random Method).

مصطلحات إجرائية:

الاختبارات الشفوية (Oral Exam):

يرى ماكنامارا McNamara (٢٠٠٠) أن الاختبار إجراء منَّظم لملاحظة سلوك شخص ما؛ ويرى أبو زينة (١٩٩٢) أنه جزء من عملية منظَّمة لإصدار حكم على الخاصية المراد قياسها. ونظرًا لأن مناقشة الرسائل المقدَّمة لنيل درجة الماجستير من أبرز الاختبارات الشفوية الشائعة في بيئة الدراسة والوطن العربي، فإننا في هذه الدراسة نقصد بالاختبارات الشفوية هذه الاختبارات التي تُجرى

كإجراء منظَّم لملاحظة إجابات الطالب، لإصدار حكم على أدائه وفق نظام قطعي (Absolute Classification)، يتمثَّل في التوصية بمنح الدرجة العلمية – مع التعديل أحيانًا – أو بِعَدَمِهِ.

التركيب (Syntax):

بالرجوع إلى كتب التراث العربي، نرى رائد النحو العربي (سيبويه، ١٩٩٩) لا يستخدم مصطلح «التركيب» ولا «الجملة» وإنما يستخدم «الكلام» ويعني به ما يُطلق عليه اليوم «جملة». وابن هشام (١٩٨٩) يجعل «الكلام» أكثر تخصيصًا من «الجملة»، فهو عنده ما يحسُن السكوت عليه، أما الجملة فلا يُشترط لها ذلك. والزمخشري (١٩٩٣) استخدم مصطلح «الجملة» مرادفًا لِ «الكلام»، وهما عنده ما يحسن السكوت عليه. أما علم اللغة الحديث فيعرِّف تركيب الجملة بأنه: الوحدة الأساسية الصغرى للكلام (عمايرة، ١٤٠٤). وهذه الدراسة تقصد بـ«التركيب» الطريقة التي بها تنتظم العناصر اللغوية صانعة أقل معنى متكامل.

نَجْد:

قال الأصفهاني (٢٠٠٢): نجد اسمان: السافلة والعالية؛ فالسافلة ما ولي العراق والعالية ما ولي الحجاز وتهامة. وقال الحموي (٢٠٠٢): جنوبي نجد الحجاز يتصل بشمالي نجد اليمن. وقال الهمداني: وصار ما دون ذلك الجبل (أي السراة) من شرقيه من صحارى نجد إلى أطراف العراق والسماوة. ومن هذه المقتبسات نرى أن حدود نجد غير واضحة في المراجع الجغرافية. غير أننا نقصد بها في هذه الدراسة وسط الجزيرة العربية ويشمل ذلك – إجرائيًّا وليس تحديدًا – مناطق الرياض والقصيم وحائل، وفق التقسيم الإداري الحالي في المملكة العربية السعودية.

منهجية تحليل البيانات:

مع أن اللغة تُظهر الطبيعة الإنسانية في أنها لا تخضع للأحكام خضوعًا مطلقًا، فإن هدفنا ليس تقعيد قوانين اللغة، بقدر ما هو الوقوف على نُظُم تراكيب البُنى المنتَجة فعليًّا في إحدى مناطق العالم العربي، ملتزمين بمنهج وصفي يبتعد عن إصدار الأحكام المعيارية.

سنتناول بيانات الدراسة وفق منهجية التحليل الإسنادي (Thematic Analysis) الذي اعتمده البلاغيون العرب. لأن الوجه اللغوي محل الدراسة يخلو من اللواحق الإعرابية، فلا يناسبه منهج النحويين المهتم بعلامات الإعراب. وهذا يعني أننا سننظر إلى ركني الجملة بصفة كونهما مسندًا (Rheme) ومسندًا إليه (Theme). يقول الجرجاني في تعريف الجملة بأنها:

«عبارة عن مركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد، كقولك: إن يكرمني...» (الجرجاني: ص٩).

وهو ما ذهب إليه الزمخشري أيضًا، بقوله:

«الكلام هو المركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى... وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى جملة» (الزمخشري: ص٦).

أوقف تحليلٌ مبدئي لبيانات المادة المسجَّلة الباحث على العديد من الأنماط اللغوية المتباينة التي يتسم بعض منها بالتعقُّد، وبعض تلك الأنماط تراكيب معقدة تتكون من جمل بسيطة بأداة/ أدوات ربط، ولكنها لن تدخل دائرة الدراسة لأنها جمل غير مستقلة. فالاسم الموصول – على سبيل المثال – لإبهامه وعدم إشارته إلى مدلول محدَّد للجملة السابقة له، يحتاج إلى جملة لاحقة توضِّح المقصود به. ووجهة نظرنا، في أن مثل هذه التراكيب لا تعد جملاً مستقلة، يدعمه ما ذهب إليه السيوطي (١٩٩٧) الذي نصَّ على أن تسمية الجملة الواقعة شرطًا أو جوابًا أو صلة مجازي وليس حقيقيًّا.

تحديد الجملة البسيطة بطرفين – مسند ومسند إليه –، سيقوده المنطق الرياضي ليقصر التقسيمات العامة المحتملة من تبادل المواقع بين هذين الطرفين على تركيبين فقط هما: (١) مسند إليه + مسند، و(٢) مسند + مسند إليه. ولكن برغم هذا التبسيط الرياضي، التوصل إلى نتائج دقيقة يحتّم اعتماد تقسيم محْكَم للبيانات المجموعة، وهو ما حَصَل ليزيد من الدقة والموضوعية في التعامل مع المادة الخام، مما يؤدي ضمنًا إلى زيادة موثوقية (Reliability) التحليل.

نتائج الدراسة:

بعد تجريب عدد من التقسيمات لتصنيف البيانات وجدنا أن أنسب التقسيمات هو النظر في التراكيب من حيث كونها مشتملة على فعل أو لا تكون، وهذا الفعل إما ماض أو مضارع. ومن جهة ثانية، وبقَطْع النظر عن كون الجمل تتضمن فعلاً أو تخلو منه، قد يكون المسند إليه معرفة أو نكرة. ومن زاوية أخرى، المسند في الجملة التي تخلو من فعل قد يكون اسمًا أو شبه جملة. وبناء عليه فتصنيف البيانات وتفسير النتائج سيجري وفق هذه الهيكلية التصنيفية، التي يمكن رسمها كما يلي:

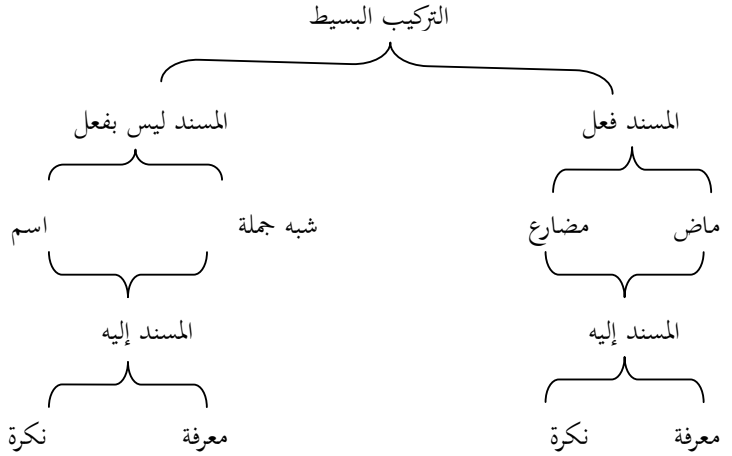

رسم ٤: هيكلية تصنيف التراكيب المدروسة

أولاً: تراكيب خالية من فعل:

تبيّن من فرز البيانات أن هناك بعض الاختلافات في طريقة تركيب الجمل الخالية من فعل، تبعًا لكون أحد طرفي التركيب شبه جملة، وتبعًا لحالة المسند إليه من حيث التعريف والتنكير. وفيما يلي تفصيل لذلك.

١– إن اشتمل التركيب على مسند إليه معرفة والمسند شبه جملة فالمسند إليه هو المتصدّر، ليصبح النظم:

مسند إليه (معرفة) + مسند (شبه جملة)

من مثل هذا التركيب قول أحد أفراد العينة: «الصور في الملاحق»، وقول ثان: «أعمارهن[1] بين سبع وعشر سنين»، وقال آخر: «نسبة الذكاء حول الستين». فالنظام اللغوي في البيانات المحللة يقدم «أعمار»، و«الصور»، و«نسبة» على شبه الجملة.

هذا، مع أن البلاغيين العرب يرون أن للمتكلم أن يعْمد إلى كلمة حقها التأخير فيقدِّمها، أو إلى ما حقها التقديم فيؤخرها وفقًا لترتيب أهمية المعاني في نفسه؛ فالكلمات كما يرى الجرجاني تقتفي في نظمها آثار المعاني. وهو مبدأ يتقاطع مع منهج الاتجاه التوليدي التحويلي في علم اللغة الحديث. إلا أن البيانات المدروسة لم تتضمن تركيبًا فيه مسند إليه معرفة ومسند شبه جملة وصار ترتيب ركني الجملة: مسند + مسند إليه. فالأمثلة المذكورة آنفًا وفق هذا التركيب الأخير ستصبح «بين سبع وعشر سنين أعمارهن»...إلخ. ويبدو أن مثل هذه البنية لا يقرّها النظام اللغوي محل الدراسة لأنها لم تستخدم البتة فيما دُرس من

(1) مازالت ظاهرة نون النسوة باقية في النظام اللغوي في نجد، مع أنها تلاشت من معظم البيئات اللغوية العربية الأخرى، حيث حلَّ محلها واو الجماعة.

بيانات، وسبب ذلك أنها باختصار جمل غير نحوية (Ungrammatical Sentences).

٢- وإن كان التركيب يتكون من مسند شبه جملة ومسند إليه نكرة تصدّر المسند، ليكون الترتيب:

مسند (شبه جملة) + مسند إليه (نكرة)

كقول أحد أفراد العينة: «عند الطلاب خبر (يقصد أن الطلاب سبق إخبارهم)»، وقول ثان: «للنخاع المستطيل وظيفت(ي)ن»، وقول آخر: (مشيرًا إلى مستوى نسبة غزارة المطر) «فيه نقص، لكن...».

من الملاحظ هنا أن هذا التركيب ينتظم بطريقة تأتي على العكس من طريقة نظم التركيب السابق. فقد وجدنا في جمل البنية السابقة أن المسند إليه يتصدّر الجملة، على حين نجده في هذا السياق يتأخّر باطّراد. وليس هناك فرق بين المجموعتين من المادة اللغوية المفروزة، إلا أن المسند إليه معرفة في المجموعة الأولى من البيانات، على حين يخلو من «ال» والإضافة في المجموعة الثانية. وهذا يُشير إلى أن النظام اللغوي محل الدراسة أو نظام التحويل كما تراه اتجاهات النحو العام يُلزم المتكلم بنمط محدد (Fixed Value) في ترتيب طرفي الجملة في هذا السياق اللغوي أيضًا.

٣- ضمن التراكيب ما يكون فيه طرفا الجملة كلاهما أسماء، أحدهما معرفة والآخر نكرة؛ فيتصدر المعرفة لتكون الرُّتبة:

مسند إليه (معرفة) + مسند (نكرة)

ومن أمثلة ذلك: «تأثير حامض الفيريك عالي»، و«الاهتمام ضعيف»، و«زيادة الحر سبب مهم».

أيضًا النظام اللغوي لمجتمع الدراسة يُلزم المتكلم هنا بنمط محدد (Fixed Value) في نظم قطبي الجملة بتقدم المعرفة، فلا نجد الآلية التحويلية للبنى العميقة تُنتج تراكيب مثل: «عالي تأثير حامض الفيريك»...إلخ.

ومع وجود عناصر قد تدخل على التركيب اللغوي البسيط فتضيف وجهًا جديدًا للمعنى، مثل ما يسمى في أبواب النحو بـ: كان وأخواتها وأفعال الرجحان والمقاربة...إلخ. إلا أن هذه الإضافات لا تُغيّر غالبًا في المبنى الأساسي. ومن ذلك قول أحد أفراد العينة: «يمكن الاختبار صعب»، حيث يبقى طرفا الجملة في موقعيهما ويكون الترابط:

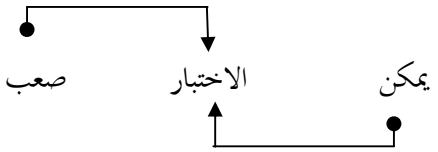

رسم ٥: يوضِّح ترابط عناصر الجملة

قبل الانتقال إلى التراكيب التي تتضمَّن أفعالاً نبين أن البيانات تضمَّنت تركيبًا يتكون من مسند ومسند إليه كلاهما معرفة، ولكن لم يرد منه في البيانات إلا ثلاث جمل، هي: «الزيتون أفضل المحاصيل» و«السبب الدهون»، و«المطلوبات سهلة التطبيق»، ولعدم شيوع استخدام هذه البنية لا نُفرد لها رقمًا ضمن التراكيب التزامًا بمحددات الدراسة من جهة، ثم إن ثلاث جمل فقط غير كافية لإعطاء وصف موثوق لترتيب طرفي التركيب. ولكننا أشرنا إلى هذه الجمل هنا للفائدة.

ثانيًا: تراكيب مشتملة على فعل:

بيّن تجميع البيانات في أقسام، أن هناك بعض الاختلافات في طريقة تركيب الجمل المشتملة على فعل، تبعًا لزمن الفعل المستخدم، وتبعًا لحالة المسند إليه من

حيث التعريف والتنكير. وفيما يلي تفصيل لذلك.

٤– تُشير البيانات إلى أن تضمّن التركيب البسيط لفعل، مضارعًا كان أم ماضيًا، يؤدي إلى تصدّر المسند إليه إذا كان نكرة. فيصبح التركيب:

مسند (فعل) + مسند إليه (نكرة)

البيانات الخام ضمن هذا التركيب ليست نسبيًا كثيرة مقارنة بما ورد تحت التركيب الذي فيه المسند إليه معرفة، ومنها قول أحدهم مفسِّرًا طريقة نقل معدات حربية: «تجرّها دواب»، قول ثان: «امتلا[1]، رمل (مشيرًا لنواتج انعدام السياج الشجري)»، وكقوله: «يحل محله طَلْح»[2].

فيبدو أن النظام اللغوي لا يسمح بتقدّم المسند إليه في هذا السياق ليكون التركيب: «دواب تجرّها»...إلخ. ولكن ضمن البيانات وردت جملة واحدة شاذة عن الملاحظة العامة على هذا التركيب، وهي قول: «ثلاث مدرّسات راقبن». وبسؤال اثنين من أهل البيئة اللغوية المدروسة عن مدى صحة مثل هذا التركيب في بيئتهما (وهي طريقة «الحدس»)، أفادا بأنهما في الأغلب سيفضّلان قول: «راقب ثلاث مدرسات» وليس «ثلاث مدرسات راقبن». وبذلك يمكن القول بأن الفعل يتصدر الجملة البسيطة إن كان المسند إليه نكرة. ولاشك في أن ثبات نظام المتغير (VS Fixed Parameter) في هذا السياق يُشير إلى أن اللغة العربية المستخدمة في البيئة اللغوية المدروسة ما زالت ذات نمطية قوية في تقديم الفعل (Strong VS Language). وهي سمة تتميَّز بها بعض اللغات ومنها اللغة العربية.

(1) بلا همزة؛ وهي ظاهرة تسمح بها اللغة العربية منذ القدم، (انظر مثلاً: «تكملة الإيضاح العضدي» لأبي علي الفارسي، باب تخفيف الهمز).

(2) شجر صحراوي يقاوم الجفاف، يقول ابن منظور (ط ل ح): «الطلح شجرة طويلة لها ظل يستظل بها الناس والإبل، وورقها قليل ولها أغصان طوال عظام تنادي السماء من طولها».

٥– مجمل البيانات يدل على أن المسند إليه إذا كان معرفة فهو في الأغلب المتقدم إذا كان المسند فعلاً مضارعًا، فتكون الرُّتبة:

مسند إليه (معرفة) + مسند (فعل مضارع)

ومن الأمثلة الواردة على هذا التركيب قول أفراد العينة: «التجربة تشمل الجميع»، و«سين تساوي..»، و«التفصيلات تطُوْل، لكن...».

وترتيب قطبي الجمل هنا هو نفسه الترتيب الذي يتشكَّل في التركيب رقم (٤) السابق. الفرق بينهما أن تأخر المسند إليه لا يطرد عندما يكون المسند إليه معرفة، كما كان مع المسند إليه النكرة. فنجد في البيانات: «يؤدي خلل الكروموزوم ٢١ لـ...»، و«تُخَرب التجربة لأن...»، و«تصير وظيفته...».

وبناء عليه يمكن الإجمال بأن رتبة «مسند إليه + مسند» هي السائدة في هذا الإطار، ولكن قد تُستخدم رتبة «مسند + مسند إليه»، ربما لإضفاء أهمية على المسند إذا كان التركيز على الحدث. يدعم هذه النتيجة أن نسبة استخدام التركيب الأول في البيانات المحللة تمثِّل قُرابة الضعفين في هذا الإطار اللغوي.

النتيجة المستخلصة من التركيب ذي الرقم (٥) لا تتّفق ونتيجة الدراسة التي أجرتها باشوفا (Pashova, 2003). فقد توصلت دراستها التحليلية للنصوص العربية الحديثة المكتوبة إلى أن رتبة الفعل + الفاعل (VS Order) هي الأساس في نطاق بيئتها اللغوية المدروسة وإن تقدَّم الفاعل أحيانًا لإضفاء الأهمية. وقد يكون مصدر هذا التباين نابعًا من تباين الأوجه المدروسة من اللغة في البحثين.

٦– عندما يكون المسند في الجملة البسيطة فعلاً ماضيًا، فإن النظام اللغوي محل الدراسة لا يُلْزم المتكلم بنمط محدَّد (fixed value) في ترتيب طرفي الجملة إذا كان المسند إليه معرفة. فقد يُقدم المسند، فتكون الرتبة:

مسند (فعل ماضي) + مسند إليه (معرفة)

ومن أمثلة ذلك «فسرها المختص(ي)ن...»، و«قضى الوقت»، و«تغلب المماليك».

وقد يُقدم المسند إليه، فتكون الرتبة:

مسند إليه (معرفة) + مسند (فعل ماضي)

مثل: «هن وافقن»، و«اللجنة غيّرت في...»، و«التصحّر أثّر على...».

ولأن طريقة نظم الجملة في هذا التركيب مفتوحة لمستخدم اللغة، وهو ما يسمى بالنظام الحر للمتغيّر (Free Parameter)، فهذا يقودنا ضمنًا إلى الإشارة إلى ثلاث نقاط تترتب على هذه النتيجة:

أولاً: بسببٍ من أن اللغة العربية من اللغات التي تُجيز ظهور المعنى العميق لجملة سطحية يسقط منها في عملية التحويل القائم بالحدث (Prodrop +Language)، على حين لغات أخرى مثل الإنكليزية لا تجيزمثل هذا التحويل، فيُوجب نظامها ظهور المسند إليه حتى لو كان معلومًا ضمنًا كقولك: is «it possible..»)(«it is time now for...»)، في حين أن اللغة العربية تُتيح تعبير: «ممكن...»، و«الآن وقت...». ومن ثَم عندما يختار نظام التحويل في عقل المتكلم باللغة العربية استخدام القيمة الموجبة من نظام تغييب الفاعل (Null-Subject)، كما في قول أحد أفراد العينة «فات علينا» (يقصد تضمين أحد الأسئلة في الدراسة)، فيمكن لمحلل اللغة تقدير الفاعل المستتر قبل الفعل أو بعده، لأن النظام اللغوي في حال عدم إسقاط الفاعل يسمح بظهوره بحرية قبل الفعل أو بعده.

ثانيًا: يمكن القول بأن رأي المدرسة الكوفية في النحو العربي التقليدي أقرب إلى المنطق، من حيث الدلالة والبناء، من وجهة نظر المدرسة البصرية في التركيب الذي يتضمَّن فعلاً سبقه المسند إليه. فالبصريون يقدِّرون مسندًا إليه آخر في مثل

هذا التركيب، مع أن ذلك يخالف القاعدة التقليدية وهي أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير. ففي مثال «هما يدرسان» يؤولونها «هما يدرسان هما». مع أن المسند إليه يظل دلاليًّا هو القائم بالحدث سواء تقدَّم عليه المسند أو تأخر عنه. وما هذا إلا لأن النحاة أسرفوا في إلزام علمهم بما لا يلزم، كما أسرفوا في الأخذ بأهمية العامل إلى درجة تأويله بكلمات لا يقبلها السياق في تراكيب متعددة لا يتسع المقام هنا لسردها، كما في تقدير فعل زائد في تركيب النداء، فمثلاً «يا نجد» التي يؤولونها بـ«يا أدعو نجد»!

ثالثًا: في التركيب السابق: «فات علينا»، المسند إليه (Pro) المختفي، – الذي يمكن أن يقدَّر بـ «هو» – واضح أنه ممثِّل لباب «الفاعل» في التصنيف النحوي، حتى وإن لم يأخذ حركته المعتادة (الضمة). فليس هناك حقيقة فائدة من تقدير حركة على آخره لعدم وجوب ظهور الحركة على آخر الكلمة لفظيًّا لأنها مبنية، ولا حاجة لنا فيها دلاليًّا لأن معنى الفاعلية واضح بدونها. كذلك ليس هناك حاجة إلى تضمين تبعات أخرى كالقول بأن كذا في محل رفع كذا، ومنع من ظهور الحركة كذا، وأن شبه الجملة متعلقة بكذا. وقس على هذا الجملَ الكثيرةَ التي ليس إلى تقدير علامة الإعراب دور في بيان معناها، ولا في صحة مبناها؛ إذ إن النزوع دائمًا إلى تقدير ما لا يحتاج إلى تقدير أمر مخالف لما عليه واقع النظام اللغوي، معقّد لقواعده، ويخالف سليقة العربي وفطرته اللغوية. وهذا الأسلوب من الإيغال في التقدير والبحث عن العوامل أوصل بعضَ المختصين إلى القول بأن الطريقة التقليدية في تحليل النحو العربي «شكل بلا مضمون، وتعلمها مضيعة للوقت وتشتيت للتفكير، وهي معطيات متخبطة خالية الدلالة مليئة بالوهم والحشو» (أوزون، ٢٠٠٢: ص١١٢).

أجاب العرض السابق لنتائج الدراسة ضمنًا عن أسئلتها بصورة مفصَّلة، ولكن يمكننا في هذه الفقرة الختامية تلخيص تلك الإجابة في أن هناك ستة أطر رئيسة لتراكيب الجمل البسيطة في البيئة اللغوية المدروسة، وتلك الأطر تمثِّل الحالات المحتملة الثلاث لتبادل (alternation) مواقع قطبي التركيب البسيط، وهي:

١- ثبات المتغير (Fixed Parameter) بتقدّم المسند إليه (Theme)، وذلك إذا كان:

- المسند إليه معرفة والمسند شبه جملة.
- طرفا الجملة كلاهما أسماء، أحدهما معرفة والآخر نكرة.
- المسند إليه نكرة، والمسند فعل.

٢- ثبات المتغير (Fixed Parameter) بتقدّم المسند (Rheme)، وذلك في حالة واحدة وهي إذا كان:

- المسند شبه جملة والمسند إليه نكرة.

٣- وضع حر للمتغير (Free Parameter)، يمكن من خلاله إنتاج بُنى سطحية مختلفة بإمكانية تصدّر أي من طرفي الجملة، بناء على ما يراه نظام التحويل للمتكلّم عند الأداء اللغوي، وذلك إذا كان:

- المسند إليه معرفة والمسند فعل مضارع. (ولكن يغلب تصدّر المسند إليه).
- عندما يكون المسند فعلاً ماضيًا والمسند إليه معرفة.

المراجع

١- أبو زيد، نصر (٢٠٠١). إشكاليات القراءة وآليات التأويل. بيروت: المركز الثقافي العربي. ط١.

٢- أبو زينة، فريد (١٩٩٢). أساسيات القياس والتقويم في التربية. الكويت: مكتبة الفلاح. ط١.

٣- الأسود، السيد حافظ (٢٠٠٦). الانثربولوجيا والفلكلور (١). جريدة الوطن. صفحتها على الإنترنت في ٢٣/ ١/ ٢٠٠٦:
http:// www. alwatan.com/ graphics/ 2002/07july/11.7/heads/ct6.htm

٤- الأصفهاني، أبو الفرج (٢٠٠٢). الأغاني. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

٥- أوزون، زكريا (٢٠٠٢). جناية سيبويه. لبنان: رياض الريّس للكتب والنشر. ط١

٦- توصيات الندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها (١٩٧٨). الرياض: مطبعة جامعة الرياض [الملك سعود].

٧- الجاسر، حمد (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م). الصلة بين اللهجات العامية وبين اللغة الفصحى. المنهل. العدد: ٥٠٤، المجلد: ٥٤، شوال وذو القعدة، أبريل ومايو.

٨- الجرجاني، عبد القاهر (١٩٩٣). دلائل الإعجاز في علم المعاني. تحقيق: محمود شاكر. مصر: مطبعة المدني.

٩- حسين، حسين (٢٠٠٥). هل اطَّلع سوسير على أطروحات الجرجاني. جريدة الصباح. موقعها على الإنترنت في ٧/ ٥/ ٢٠٠٥:
http: //www.alsabaah.com/modules.php?name=News &file=article&sid=132 97

١٠- الحموي، ياقوت (٢٠٠٢). معجم البلدان. تحقيق: عبد الله السريحي. البحرين: المجمع الثقافي.

١١- ابن خلدون، عبد الرحمن (بدون تاريخ). مقدمة ابن خلدون. تحقيق أحمد الزعبي. بيروت: دار الأرقم.

١٢- الزمخشري (١٩٩٣). المفصَّل في علم العربية. بيروت: دار الهلال.

١٣- سيبويه، عمرو (١٩٩٩). الكتاب. تحقيق: إميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤- السيوطي، جلال الدين (١٩٩٧). همع الهوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٥- عبده، داود (١٩٧٣). أبحاث في اللغة العربية. بيروت: دار العلم للملايين.

١٦- عمايرة، خليل (١٤٠٤). في نحو اللغة وتراكيبها. جدة: عالم المعرفة، ط١.

١٧- العويشق، عبد الله حمد (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م). إعداد أول معجم لغوي للطلاب على مستوى المملكة. المجلة العربية. الرياض: المجلة العربية، العدد ٣٢٣.

١٨- ابن هشام (١٩٨٩). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. بيروت: المملكة العصرية.

١٩- الهمداني، الحسن (بدون تاريخ). الإكليل. تحقيق: محمد الحوالي. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.

Addamigh, khalid (2000). UG Accessibility in Children s SLA. .http://www.damegh.comUnpublished paper. available online:

Chomsky, Noam (2002). Syntactic Structures. Berlin, NY: Walter De Gruyter Inc. 2nd Edition.

Hopper, Paul (1985). ((Discourse function and word order shift)). In Winfred Lehman (Ed.), Language Typology. Amsterdam: John Benjamins. P123.

McNamara, Tim (2000). Language Testing. Oxford, NY: Oxford University press.

Mitchel, R.and F. Malys (2004/ 1425H). Second Language Learning Theories.

(نسخة مترجمة للعربية)، ترجمة: عيسى بن عودة الشريوفي. الرياض: جامعة الملك سعود.

Pashova, Tsvetomira (2003). The VS/SValternation in modern written Arabic from a textual perspective. Zeitschrift fur Arabische Linguistik, 42.

Perera, Natsuko (2001). The Role of Prefabricated Language in Young Children s SLA. Bilingual Research Journal. Vol,25/3,p p251- 280.

Sampson, Geoffrey (1980). School of Linguistics. Stanford: Stanford University Press.